

وليت شعري : ما الفرق بين الوجود في هذه الأمثلة ، والوجود في غيرها ، مما يساق شاهداً على المجاز العقلي ؟ أليس ثبوته معقوداً باللغة في الحالين ؟!

وفي تقدير فاعلين ، على ما ذكر الذين يوجبون تقدير الفاعل في كل مثال ، تكلف أزيل معه الكلام عن موضعه ، وخرج منه كلام آخر يغير الأول ، وهو نظير ما اصطنعوه في الآيات التي حملوها على المجاز العقلي ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَلَّيْت عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ، ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ، ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ، ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ، مما يجرى على سنن العربية وقوانينها دون حاجة إلى التحمل ، والبحث عن الأسباب والمسببات . والفاعل في كل مثال من الأمثلة التي قدروا لها فاعلين ليس شيئاً سوى ما ثبت في اللفظ ، فالفاعل في كل آية هو ما ثبت في اللفظ على ما تقضى به أحكام اللغة ، ولا شك أن النحويين كانوا في هذا ومثله أصح نظراً وأكثر اعتداداً بالظاهرة اللغوية ، فلم ينساقوا وراء العلاقات العقلية كما انساق علماء البلاغة ، ولم يخدعهم الفاعل الحقيقي عن الفاعل اللغوي ، فأثبتوا الفاعلية بناء على ما ورد في اللفظ ، ولم يكتفوا بالإسناد الذي لا يخرج عن كونه علاقة عامة تصدق على الفاعلية وغيرها ، ولقد فات من رُوجوا للإسناد من أهل زماننا ^(١) إدراك ما في المقولات النحوية كالفاعلية ، والابتداء ، والخبرية من وظائف وقيم لغوية لا تنأى في الإسناد والحكم .

(١) انظر « إحياء النحو » لأبراهيم مصطفى ص ٥٤ وما يلها ، ومن عجب أن تتلطف الإسناد كتب النحو المقررة في المدارس العامة لتلقيه في أدمغة الصبيان ، وتجره على ألسنتهم .